

صاحب الربيعي

هندسة الجمهور
والتحكم بالرأي العام

المدخل

إن التطورات الهائلة في العلوم التكنولوجية والتقنية والحاسوبية أثر على نحو مباشر في زعزعة الأنظمة التقليدية غير المستجيبة للواقع وأصبحت أساليبها العنيفة في التحكم بالمجتمعات غير مجدية ولا تحقق الاستقرار السياسي لأن المجتمعات عامة طورت أساليب المواجهة ضد الأنظمة السياسية الاستبدادية منها تشكيل منظمات المجتمع المدني المتخصصة بشؤون الدفاع عن حقوق الإنسان، ومناهضة العنف، والدفاع عن الحريات، والنقابات... وغيرها. في المقابل لم تعد الأنظمة السياسية - الديمقراطية تحديداً - قادرة على تلبية مصالح طبقة الأغنياء - كلياً - ولا مصالح فقراء المجتمع - على نحو مُنصف وعادل - مما أدى إلى تراجع نسب التصويت في الانتخابات العامة على نحو يؤثر لحالة خلل في الأنظمة الديمقراطية ويهدد ديمومتها، لذلك جرى تحديث الأساليب السياسية المعتمدة - على نحو كبير - بالاستعانة ليس فقط بعلم السياسة وحسب، بل بالعلوم التخصصية المتنوعة التي تبحث في الدوافع النفسية المؤثرة في سلوكيات المجتمعات والتنبؤ بتصرفاتها المستقبلية وابتكرت آليات حديثة للسيطرة والتحكم بالشعوب.

إن علم السياسة التقليدي وأسابيحه لم يعد محققاً لمتطلبات الواقع السياسي المعاصر مما تطلب تعويضه بعلوم تخصصية أخرى منها علم - النفس، والاجتماع، والإعلام، والاقتصاد، والنفس الاجتماعي، وحركات الجسد - لتصبح السياسة احترافية ليس بعدها دراسة أكاديمية بحتة وحسب، بل خبرات وتجارب وممارسات عملية في التعامل مع الجمهور والخصوم والأصدقاء لاحتواءهم أو خداعهم أو التحكم بهم أو استغلالهم لتحقيق الأهداف السياسية غير المعلنة. يتطلب هندسة مزاج الجمهور قائداً سياسياً - كارزما - يجيد دغدغة عواطف الجمهور - الجاهل - وإشباعها بالوعود الكاذبة لخدمة الأهداف السياسية فكلما كانت إمكانات القائد وقدراته عالية، زاد حصاده من كسب الجمهور في الدول المتخلفة حيث تتحكم العاطفة بالجمهور الجاهل من دون العقل.

يتعين النظر للفرق الشاسع بين قادة الثورة وأسابيهم التقليدية في قيادتهم الجماهير، وقادة الدولة وأسابيهم الحديثة في إدارة مؤسسات الدولة والمجتمع خاصة في مجالات الإدارة والتخصصات

المختلفة والخبرة حيث تعدّ مقومات السياسة في الأولى نمطاً تقليدياً على نحو عام وفي الثانية تعدّ مقومات السياسة احترافية تعتمد العلوم المختلفة والأساليب الحديثة منها - التحليل النقدي للواقع الاجتماعي باعتماد علم النفس الاجتماعي والأخلاقي والسياسي والمعرفي والإعلامي، والتحليل السيكولوجي للجمهور، وآليات تحكم فعالة وسيطرة حديثة لهندسة الجمهور - بتكاليف مالية منخفضة وأساليب آمنة ومضمونة النتائج. تتألف الدراسة من ثلاثة فصول: الفصل الأول (الدولة والأحزاب السياسية) بحث في محورين، المحور الأول - مفهوم الدولة والصراع السياسي - شمل ثلاثة بنود: مفهوم الدولة والنظام السياسي، وأسباب الصراع السياسي ونتائجه، والأساليب الفعالة في مواجهة الأنظمة الاستبدادية. والمحور الثاني - ماهية الأحزاب السياسية وأساليب عملها - شمل ثلاثة بنود: ماهية الأحزاب السياسية وقياداتها، وأساليب العمل السياسي، ومفهوم السياسة الاحترافية وأمنائها.

الفصل الثاني (سيكولوجية الفرد والمجتمع) بحث في محورين: المحور الأول - العوامل المؤثرة في سيكولوجية الفرد - شمل ثلاثة بنود: عامل الحسد والغيرة، وعامل العنصرية والتعصب، وعامل التربية الذاتية والاجتماعية. والمحور الثاني - العوامل المؤثرة في سيكولوجية المجتمع - شمل ثلاثة بنود: العامل الثقافي واللغوي، والعامل الفكري والمعرفي، والعامل القيمي والديني.

الفصل الثالث (علم الاجتماع والجمهور) بحث في محورين، المحور الأول - دور علم الاجتماع في هندسة الجمهور - شمل ثلاثة بنود: علم النفس الاجتماعي والأخلاقي، وعلم الاجتماع (السياسي، والمعرفي، والإعلامي)، والتحليل النقدي للواقع الاجتماعي وحراكه. والمحور الثاني - التحليل السيكولوجي وآليات التحكم بالجمهور - شمل ثلاثة بنود: سيكولوجيا الجمهور ومعايير الانتماء للجماعة، وأساليب عمل النخبة السياسية ودورها، واستخدام الأسلحة الصامتة للتحكم بالشعوب. وأخيراً الخلاصة، والمراجع العربية والأجنبية وملخص الكتاب بالانكليزية.

ستوكهولم - السويد

تشرين الثاني 2017

الفصل الأول: (الدولة والأحزاب السياسية)

مفهوم الدولة والصراع السياسي

أولاً- مفهوم الدولة والنظام السياسي:

يستند نشوء الدولة التقليدية إلى ثلاثة خصائص مترابطة ومتداخلة - الأرض والشعب والسلطة - فلا بد من وجود أرض معلومة الأبعاد والحدود، وشعب ذات تاريخ مشترك يسكنها، وسلطة مكتسبة شرعية قادرة الحفاظ على سيادة الأرض وفرض نفوذها بالقانون على الشعب أو القوة. وتكتسب الدولة الحديثة العضوية في المجتمع الدولي بعد الإقرار بمنظومة القوانين والقرارات الدولية والالتزام بها وتتعرض للعقوبات الدولية عند خرقها بما يتلاءم مع حجم الخرق والتهديد للسلم العالمي.

تُعرف الدولة: "أنها تنظيم تراتبي ممرکز يحتكر القوة الشرعية على منطقة معينة"¹.

أما متطلبات نشوء الدولة الحديثة على الصعيد الداخلي فيجب أن تتوافر على منظومة دستورية تحدد نط الدولة ووظائفها ونوع النظام السياسي ومنظومة تشريعية تنظم العلاقة بين أفراد الشعب أنفسهم وبينهم وبين السلطة، لضمان حقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة. ويكون مبدأ المواطنة الأساس في التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات بغض النظر عن العرق والدين والطائفة، مما يحقق شرط ولاء المواطنين للدولة ويكونوا مؤهلين نفسياً للدفاع عن الأرض والقبول بالعيش المشترك.

إن معيار القياس لاستقرار الدولة الحديثة يتحدد بمدى قدرتها على تمثيل مكوناتها الثقافية والاجتماعية على نحو عادل بعيداً عن التمايز وعدم المساواة، مما يزيد تماسك المجتمع وثقته

¹ فرانسيس فوكوياما "النظام السياسي والانحطاط السياسي - من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية" الجزء الأول، ترجمة معين الإمام، وحجاب الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة 2016 ص 37.

بمؤسسات الدولة وانصياعه للقانون فعلى نحو عام تتسم الدولة الحديثة بعدد من السمات الرئيسة منها²:

1- يجب أن تكون واضحة المعالم والحدود وتتوافر على القوة الملائمة للدفاع عن أراضيها وسيادتها، وسلطة محتكرة لوسائل العنف لفرض القانون وحماية حقوق أفراد المجتمع.

2- تتوافر على منظومة دستورية واحدة- لا لبس فيها- تحفظ حقوق مختلف مكوناتها ومناطقها من دون تمييز فئة اجتماعية أو اثنية عن أخرى.

3- تمثل الدولة حيزاً قانونياً متجانساً يحق لمواطنيها التنقل بحرية في جميع مناطقها ويتمتعون بالحقوق نفسها والواجبات، بغض النظر عن اختلاف مكوناتهم أو ديانتهم أو اثنتهم أو ثقافتهم الاجتماعية.

4- المواطنة المعيار الأساس لعلاقة الفرد بالدولة التي تمثل جميع المواطنين من دون تمايز أو تفاضل ولهم الحقوق نفسها والواجبات.

5- يمثل مواطنو الدولة شعباً واحداً من الناحية السياسية، بغض النظر عن اختلاف مكوناتهم واثنياتهم وثقافتهم ودينونهم بالولاء للدولة والوطن.

6- يتمتع مواطنو الدولة في النظام الفيدالي بالحقوق نفسها والواجبات في كل الأقاليم من دون تمييز أو تفاضل، بخلافه يعد انتهاكاً لحقوق المواطنة.

إن مفهوم السيادة في الدولة الحديثة يعني توافرها على القوة الكافية للدفاع عن حدودها الدولية وأجواءها ومياهها وثرواتها من الاعتداء الخارجي وحماية ممتلكات المواطنين الخاصة، ويقر القانون الدولي حق السيادة المتساوية لكل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

² بيخو باروخ "إعادة النظر في التعددية الثقافية - التنوع الثقافي والنظرية السياسية" ترجمة مجاب الإمام، منشورات

الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2007 ص 321، 322.

بغض النظر عن مساحتها وحجم سكانها ومواردها الاقتصادية وثرواتها وقوتها العسكرية ولا يجوز خرق سيادة أي دولة أو التدخل في شؤونها الداخلية، ومن الخصائص الرئيسة لمفهوم السيادة للدولة الحديثة³:

1- تعدّ وحدة قانونية مستقلة عن حكام السلطة الساعين لتحقيق مصالح المجتمع وليس مصالحهم الخاصة.

2- تتوارث الدول الالتزامات بالاتفاقيات الدولية والمعاهدات المبرمة من السلطات المتعاقبة بغض النظر عن تغير أنظمتها السياسية أو نمط الدولة.

3- تتوارث الدول سريان قوانينها المشرعة - بغض النظر عن تغير حكامها أو أنظمتها السياسية أو نمط الدولة - فلا يجوز إبطال العمل بقانون إلا بتشريع قانون جديد يلغيه أو يعدله.

4- تتوارث الدول الالتزامات الدولية بحقوق استرداد الدين أو تسديده تجاه الدول الأخرى بغض النظر عن تغير أنظمتها السياسية أو حكامها أو نمط الدولة.

إن الكثير من دول العالم التي اكتسبت عضوية المجتمع الدولي فقدت القدرة على الوفاء بتعهداتها الدولية والالتزام بالقانون الدولي تجاه شعوبها أو الدول الأخرى، لذلك فرض المجتمع الدولي جملة من العقوبات عليها وصنف قسماً منها دول فاشلة من الناحية الاقتصادية والسياسية وتفشت المجاعة والفقر بسبب فساد قاداتها أو لضعف مواردها المادية وفشل خططها الاستراتيجية وأصبحت عالية على المجتمع الدولي لما يقدمه لها من المساعدات الاقتصادية والمالية.

جاء في مقدمة ابن خلدون الصادرة في القرن الرابع الميلادي أنه: "حين تنهار الدول يكثر المنجمون والمتسولون والمنافقون والمدّعون والكتبة والقوالون والمغنون النشاز والشعراء النظامون والمتصعلكون وضاربوا المنديل وقارعوا الطبول والمتفقهون وقارئوا الكف والطالع والنازل والمتسيسون والمداحون

³ ثروت بدوي "النظم السياسية" دار النهضة العربية، القاهرة 1989 ص 54.

والهجائون وعابرو السبيل والانتهازيون.... وتتكشف الأتقنة ويختلط ما لا يختلط فيضيع التقدير ويسوء التدبير وتختلط المعاني والكلام ويختلط الصدق بالكذب والجهاد بالقتل.

ويسود الرعب ويلوذ الناس بالطوائف وتظهر العجائب وتعم الإشاعة ويتحول الصديق الى عدو والعدو الى صديق ويعلو صوت الباطل ويخفق صوت الحق وتظهر على السطح وجوه مريبة وتختفي وجوه مؤنسة وتشح الأحلام ويموت الأمل وتزداد غربة العاقل وتضيع ملامح الوجوه ويصبح الانتماء إلى القبيلة أشد إلتصاقاً وإلى الأوطان ضرباً من ضروب الهذيان.

ويضيع صوت الحكماء في ضجيج الخطباء، والمزايدات على الانتماء ومفهوم القومية والوطنية والعقيدة وأصول الدين، ويتقاذف أهل البيت الواحد التهم بالعمالة والحيانة، وتسري الإشاعات عن هروب كبير، وتحاك الدسائس والمؤامرات، وتكثر النصائح من القاصي والداني، وتطرح المبادرات من القريب والبعيد، ويتدبر المقتدر أمر رحيله، والغني أمر ثروته ويصبح الكل في حالة تأهب وانتظار، ويتحول الوضع الى مشروعات مهاجرين، ويتحول الوطن الى محطة سفر، والمراتع التي نعيش فيه إلى حقائب، والبيوت الى ذكريات والذكريات الى حكايات"⁴.

من الأسباب الرئيسة لفشل مؤسسات الدولة الحديثة: غياب الحافز للعاملين في مؤسسات الدولة وانعدام المحاسبة والمساءلة، وعدم كفاءة المؤسسات العامة، وتفشي الفساد، وانعدام المسؤولية، وضعف أجهزة الرقابة، وهيمنة الدولة على الموارد والثروة - في الدول الريعية عامة - يفسد السلطة ويعرقل تداولها السلمي، ومن المؤشرات الرئيسة لقياس فشل الدول الحديثة⁵:

1 - المؤشر الاجتماعي يشمل: الزيادة السكانية الكبيرة والنزوح، والشعور بالاضطهاد والقهر، وتفشي النزعات الانتقامية، والنزاعات العرقية والاثنية، وارتفاع نسبة الجوع والفقر.

⁴ موقع الأخبار الالكترونية تاريخ 15 - 9 - 2017.

⁵ محمد مالكي، وكمال عبد اللطيف، ونظام بركات وآخرون "الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012 ص 207، 208.

2 - المؤشر الاقتصادي يشمل: غياب التوازن بالتنمية الاقتصادية أو عدالة التوزيع، والتدهور الاقتصادي الحاد.

3 - المؤشر السياسي يشمل: عدم شرعية السلطة، وتدهور الخدمات العامة، وانتهاك حقوق الإنسان، وتغول أجهزة الأمن والقمع، وتنامي نفوذ النخب الفئوية، والتدخلات الخارجية بالشأن الداخلي.

تختلف أنماط الأنظمة السياسية في إدارة شؤون الدول باختلاف المجتمعات وتطورها فمعظم المجتمعات المتخلفة تزرع تحت أنظمة استبدادية فردية النزعة والتسلط وفسادة وترفض إشراك مجتمعاتها في إدارة الحكم. وفي المقابل المجتمعات المتطورة معظمها تتبنى النظام الديمقراطي في إدارة شؤون الحكم وشاركت منظمات المجتمع المدني في إدارة بعض المرافق ذات الصلة المباشرة بمصالح المواطنين، فضلاً على اعتماد التمثيل النيابي للمناطق والفئات الاجتماعية عبر صناديق الانتخاب ليكونوا مشاركين في مؤسسات الدولة لتحقيق مصالح المجتمع.

يقول ماكس فيبر: "إن النظام الديمقراطي البرلماني أفضل أنماط أنظمة الحكم لتوافره على نواب منتخبين وجهاز بيروقراطي ورقابي عالٍ الكفاءة في قيادة مؤسسات الدولة ويعملان معاً لتلبية حاجات المواطنين ومصالحهم".

لكن هناك بعض المجالس النيابية - الصورية - تعدّ منتديات تنافس بين الأحزاب السياسية في الخطابة المضللة للشعب، وفي الغالب يمثل النواب مصالحهم الذاتية أكثر من تمثيلهم مصالح الشعب فعلى نحو عام تبني النظام الديمقراطي، لا يؤشر على حالة ديمقراطية وواقعاً سياسياً صحيحاً.

إن أحد الأسس الرئيسة للنظام الديمقراطي إجراء الانتخابات الحرة حيث يصوت المواطنون لانتخاب ممثلهم في البرلمان بغض النظر عن وعي المواطن بالعملية الانتخابية ومنح صوته الانتخابي للمرشح الصحيح خاصة في الدول النامية فالنسبة الأعظم من الناخبين في العالم يشعرون بخيبة أمل من ممثلهم بالبرلمان، ومع الزمن فقد الناخب ثقته بالسياسي وزادت نسبة الممتنعين عن التصويت في أعرق الدول الديمقراطية.

في المقابل طور السياسي آليات التحكم بصوت الناخب ودفعه للتصويت لصالح أحد المرشحين وحدد وظيفة الناخب ودوره، وبذلك أصبح النظام الديمقراطي يفرض - على نحو لاواعي - شروطه على الناخب فمثلاً تشترط الديمقراطية الليبرالية لنجاح العملية الديمقراطية تحقيقها الوظائف التالية⁶:

1- تتولى نخبة متخصصة وكفاءة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق المصالح العامة.

2- تشجيع القطيع الضال - المتفرج - على عدم المشاركة في العملية الديمقراطية.

3- استغلال أصوات الناخبين من القطيع الضال المتفرج - من وقت لآخر - لفوز أحد النخب المتخصصة مع شرط عودة القطيع الضال إلى وظيفته كمتفرج - لا غير - بعد الانتخابات.

تكشف الممارسة السياسية على حسن النوايا وصدق التزام الأحزاب السياسية والسياسيين فعاهرة الجنس تفسد أخلاق فرداً واحداً من المجتمع، لكن عاهرة السياسة تفسد أخلاق مجتمعاً بكامله ورغم ذلك فما زال النظام الديمقراطي يعدّ أفضل أنماط الأنظمة السياسية في العالم.

يقول خوسيه سانيه: "إن النظام الديمقراطي الوحيد القادر على إجبار الحاكم - سلمياً - حمل حقائبه والرحيل عن السلطة".

يستند الحكم الرشيد على مبدأ المواطنة والمساواة بالحقوق والواجبات وتوزيع الثروة على نحو عادل ومُنصف وإصلاح مؤسسات الدولة وتطويرها لتلبي مصالح المجتمع، لذلك فإن النظام السياسي الناجح يقيم توازناً بين مؤسسات الدولة والقانون والمساءلة وعدم التمييز بين المواطنين على أساس العرق والدين.

وينح الفرص المتساوية لتسليم المناصب الحكومية على أساس الكفاءة والخبرة وبوسعه حل خلافات المكونات الاجتماعية المتعددة على نحو سلمى، ويوفر الحماية القانونية للفئات الاجتماعية الضعيفة في ممارسة شعائرها الدينية والثقافية أسوةً بباقي المكونات الاجتماعية.

⁶ نعوم تشومسكي "السيطرة على الإعلام" ترجمة أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2003 ص

إن هدف السلطة المستبدة الرئيس التحكم بالثروة والمال لفرض هيبتها على المجتمع بالعنف لاسكات الأصوات المعارضة أو شراء ذمهم بالترغيب أو التهيب باستخدام سلطات متنوعة منها السلطة المحفزة التي تجزل الوعود بتحسين الوضع المعيشي للجمهور مقابل إبداءهم الطاعة والخضوع، والسلطة المعيارية تلزم المواطنين بالواجبات المستمدة من الأعراف أو المعايير الاجتماعية، والسلطة المرجعية التي تجبر الآخرين - على نحو لاواعي - تبني قيم السلطة وتوجهاتها والخضوع لإرادتها.

يعتقد إميل دوركهيم: "أن وجود أعداد كبيرة من المواطنين غير المنضبطين - تضطر السلطة لاستخدام العنف ضدهم - يدل على فشل نظام الدولة التربوي وضعف علاقتها بالمجتمع فشرط ثبات كيان الأمة واستمرارها وجود الثقة بين الدولة والمجتمع".

تفتعل معظم الأنظمة المستبدة مشكلات مع دول الجوار أو حروب لتصدير مشكلاتها الداخلية نحو الخارج وتوجيه أنظار المجتمع نحو الخطر الخارجي، بهدف تأجيل المطالبه بالإصلاح والحد من مقاومة نهج السلطة المستبدة فتبعاً لعلم النفس الاجتماعي تتغير المشاعر السلبية للمجتمع ضد السلطة المستبدة إلى مشاعر - سلبية مؤجلة - وحين يتعرض الوطن للعدوان الخارجي يزيد التماسك الاجتماعي والوحدة لمواجهة العدوان ريثما يزول الخطر الخارجي، لكن السلطة المستبدة تمارس هذه اللعبة على نحو متكرر لتخميد مشاعر التذمر والغضب ضدها.

"إن الشعور الدائم بالخطر الخارجي يدفع الشعب للاصطفاف والاتحاد لمواجهة الخطر"⁷.

لم تعدّ الأساليب العنيفة - التقليدية - وحدها مجدية في إحكام السلطة قبضتها على المجتمع، وإنما تتطلب اعتماد علم النفس الاجتماعي لدراسة الدوافع - باختلاف أنماط الأنظمة المستبدة أو الديمقراطية - المشجعة على رفض المجتمع الخضوع للنظام أو عدم خرق القانون فهناك دوافع - مباشرة - متعلقة بالواقع المعيشي، وهناك دوافع - غير مباشرة - متعلقة بالواقع النفسي ومزاج الجمهور يبحثها علماء النفس الاجتماعي لفهم آليات التحكم بالعقل الجمعي.

⁷ أحمد فهمي "هندسة الجمهور" مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض 2015 ص 127.